



٣٤- كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان

١- باب الصيد بالكلاب المعلقة^(١)

(١) قوله: «إني أرسل كلابي المعلمة إلى آخره» مع الأحاديث المذكورة في الاصطيد فيها كلها إباحة الاصطيد، وقد أجمع المسلمون عليه وتظاهرت عليه دلائل الكتاب والسنة والإجماع، قال القاضي عياض: هو مباح لمن اصطاد للاكتساب والحاجة والانتفاع به بالأكل وثمنه، وقال: واختلفوا فيمن اصطاد للهو ولكن قصد تذكّيته والانتفاع به فكره مالك وأجازته الليث وابن عبد الحكم قال: فإن فعله بغير نية التذكّية فهو حرام لأنه فساد في الأرض وإتلاف نفس عبثاً.

١- (١٩٢٩) حدثنا إسحاق ابن إبراهيم الحنظلي، أخبرنا جرير، عن منصور، عن إبراهيم، عن همام ابن الحارث.

عن عدي ابن حاتم قال: قلت: يا رسول الله! إني أرسل الكلاب المعلقة فيمسيكن عليّ، وأذكر اسم الله عليه، فقال: «إذا أرسلت كلبك المعلم^(١)، وذكرت اسم الله عليه^(٢)، فكل». قلت: وإن قتلن؟ قال: «وإن قتلن، ما لم يشركها كلب ليس معها^(٣)». قلت: له: فإني أرمي بالمعراض الصيد، فأصيب، فقال: «إذا رميت بالمعراض^(٤)، فخرق^(٥) فكله، وإن أصابه بعرضه، فلا تأكله». (أخرجه البخاري: ٥٤٧٧، ٧٣٩٧).

(١) قوله: «إذا أرسلت كلبك المعلم» في إطلاقه دليل لإباحة الصيد بجميع الكلاب المعلمة من الأسود وغيره، وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء، وقال الحسن البصري والنخعي وقتادة وأحمد وإسحاق: لا يحل صيد الكلب الأسود لأنه شيطان.

وفيه أنه يشترط في حل ما قتله الكلب المرسل كونه كلباً معلماً وأنه يشترط الإرسال، فلو أرسل غير معلم أو استرسل المعلم بلا إرسال لم يحل ما قتله، فاما غير المعلم فمجمع عليه، وأما المعلم إذا استرسل فلا يحل ما قتله عندنا وعند العلماء كافة إلا ما حكى عن الأصم من إباحته، وإلا ما حكاه ابن المنذر عن عطاء والأوزاعي أنه يحل إن كان صاحبه أخرجه للاصطيد.

(٢) في هذا الأمر بالتسمية على إرسال الصيد، وقد أجمع المسلمون على التسمية عند الإرسال على الصيد وعند الذبح والنحر، واختلفوا في أن ذلك واجب أم سنة. فمذهب الشافعي وطائفة: أنها سنة فلو تركها سهواً أو عمداً حل الصيد والذبيحة وهي رواية عن مالك وأحمد.

وقال أهل الظاهر: إن تركها عمداً أو سهواً لم يحل وهو الصحيح عن أحمد في صيد الجوارح وهو مروي عن ابن سيرين وأبي ثور. وقال أبو حنيفة ومالك والثوري وجمهور العلماء: إن تركها سهواً حلت الذبيحة والصيد وإن تركها عمداً فلا، وعلى مذهب أصحابنا يكره تركها. وقيل: لا يكره بل هو خلاف الأولى والصحيح الكراهة، واحتج من أوجها بقوله تعالى: «ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق» وبهذه الأحاديث، واحتج أصحابنا بقوله تعالى: «حرمت عليكم الميتة» إلى قوله: «إلا ما ذكيتم» فأباح بالتذكية من غير اشتراط التسمية ولا وجوبها، فإن قيل: التذكية لا تكون إلا بالتسمية. قلنا: هي في اللغة الشق والفتح. ويقول تعالى: «وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم» وهم لا يسمون وبحديث عائشة أنهم قالوا: «يا رسول الله! إن قوماً حديث عهدهم بالجاهلية يأتونا بلحمان لا ندري أذكروا اسم الله أم لم يذكروا فئاكل منها؟ فقال رسول الله ﷺ: سموا وكلوا». رواه البخاري فهذه التسمية هي المأمور بها عند أكل (كل طعام وشرب كل شراب)، وأجابوا عن قوله تعالى: «ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه» أن المراد ما ذبح للأصنام كما قال تعالى في الآية الأخرى: «وما ذبح على نصب» و«ما أهل به لغير الله» ولأن الله تعالى قال: «وإنه لفسق» وقد أجمع المسلمون على من أكل متروك التسمية ليس بفاسق، فوجب حملها على ما ذكرناه ليجمع بينها وبين الآيات السابقة وحديث عائشة وحملها بعض أصحابنا على كراهة التنزيه، وأجابوا عن الأحاديث في التسمية أنها للاستحباب.

(٣) قوله ﷺ: «ما لم يشركها كلب ليس معها» فيه تصريح بأنه لا يحل إذا شاركه كلب آخر، والمراد كلب آخر استرسل بنفسه أو أرسله من ليس هو من أهل الذكاة أو شككتنا في ذلك فلا يحل أكله في كل هذه الصور، فإن تحققنا أنه إنما شاركه كلب أرسله من هو من أهل الذكاة على ذلك الصيد حل.

(٤) المعراض بكسر الميم وبالعين المهملة وهي خشبة ثقيلة أو عصا في طرفها حديدية وقد تكون بغير حديدية هذا هو الصحيح في تفسيره، وقال الهروي: هو سهم لا ريش فيه ولا نصل، وقال ابن دريد: هو سهم طويل له أربع قذز رفاق فإذا رمى به اعترض، وقال الخليل كقول الهروي ونحوه عن الأصمعي، وقيل: هو عود رقيق الطرفين غليظ الوسط إذا رمى به ذهب مسترئياً.

(٥) وأما خرزق فهو بالخاء المعجمة والزاي ومعناه: نفذ. والوقد والموقود هو الذي يقتل بغير محدد من عصا أو حجر وغيرهما، ومذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد والجمهور: أنه إذا اصطاد بالمعراض فقتل الصيد بمحده حل وإن قتله يعرضه لم يحل لهذا الحديث. وقال مكحول والأوزاعي وغيرهما من فقهاء الشام: يحل مطلقاً. وكذا قال هؤلاء وابن أبي ليلى أنه يحل ما قتله بالبندق. وحكي أيضاً عن سعيد بن المسيب. وقال الجمهور: لا يحل صيد البندق مطلقاً لحديث المعراض لأنه كله رضى ووقد وهو معنى الرواية الأخرى فإنه وقيد أي: مقتول بغير محدد، والموقودة المقتولة بالعصا ونحوها وأصله من الكسر والرض.

٢- () حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا ابن فضيل،

عَنْ يَّيَانٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ.

(١) قوله ﷺ: «وإذا أصاب بعرضه» هو بفتح العين أي غير المحدد

منه.

٣- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي يُونُسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي السَّفَرِ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمِعْرَاضِ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

٣- () وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، وَعَنْ نَاسٍ ذَكَرَ شُعْبَةُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمِعْرَاضِ، بِمِثْلِ ذَلِكَ.

٤- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ.

عَنْ عَدِيٍّ ابْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ؟ فَقَالَ «مَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْهُ، وَمَا أَصَابَ بِعَرْضِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ». وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ؟ فَقَالَ «مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، فَإِنْ ذَكَاتَهُ أَخَذَهُ^(١)، فَإِنْ وَجَدْتَ عِنْدَهُ كَلْبًا آخَرَ، فَخَشِيتَ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مَعَهُ، وَقَدْ قَتَلَهُ، فَلَا تَأْكُلْ، إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تَذْكُرْهُ عَلَى غَيْرِهِ». [أخرجه البخاري: ٥٤٧٥].

(١) قوله ﷺ: «فإن ذكاته أخذه» معناه: إن أخذ الكلب الصيد وقتله إياه ذكاة شرعية بمنزلة ذبح الحيوان الأنسي وهذا مجمع عليه، ولو لم يقتله الكلب لكن تركه ولم يبق فيه حياة مستقرة أو بقيت ولم يبق زمان يمكن صاحبه لحاقه وذبحه فمات حل لهذا الحديث «فإن ذكاته أخذه».

٤- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٥- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ:

سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ (وَكَانَ لَنَا جَارًا وَذَخِيلًا وَرَبِيطًا بِالنَّهْرَيْنِ^(١)) أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أُرْسِلُ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَ كَلْبِي كَلْبًا قَدْ أَخَذَ، لَا أَدْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَ، قَالَ «فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا سَمِيتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ».

(١) قوله: «سمعت عدي بن حاتم وكان لنا جارا وذخيلًا وربيطًا بالنهرين» قال أهل اللغة: الدخيل والدخال الذي يداخل الإنسان ويخالطه في أموره، والربيط هنا بمعنى المرباط وهو الملازم والرباط الملازمة، قالوا:

عَنْ عَدِيٍّ ابْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: إِنَّا قَوْمٌ نَصِيدُ بِهَذِهِ الْكِلَابِ فَقَالَ «إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ الْمُعْلَمَةُ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا، فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، وَإِنْ قَتَلَتْ إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ^(١)، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ^(٢)، وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا، فَلَا تَأْكُلْ». [أخرجه البخاري: ٥٤٨٣، ٥٤٨٧].

(١) قوله ﷺ: «فإن أكل فلا تأكل» هذا الحديث من رواية عدي بن حاتم وهو صريح في منع أكل ما أكلت منه الجارحة، وجاء في سنن أبي داود وغيره بإسناد حسن عن أبي ثعلبة أن النبي ﷺ قال له: «كل وإن أكل منه الكلب». واختلف العلماء فيه فقال الشافعي في أصح قولي: إذا قتلته الجارحة المعلمة من الكلاب والسباع وأكلت منه فهو حرام، وبه قال أكثر العلماء منهم: ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وسعيد بن جبير والحسن والشعبي والنخعي وعكرمة وقتادة وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر وداود. وقال سعد بن أبي وقاص وسلمان الفارسي وابن عمر ومالك: يحل وهو قول ضعيف للشافعي، واحتج هؤلاء بحديث أبي ثعلبة، وحملوا حديث عدي على كراهة التزيه، واحتج الأولون بحديث عدي وهو في الصحيحين مع قول الله عز وجل: «فكلوا مما أمسكن عليكم» وهذا مما لم يمسك علينا بل على نفسه، وقدموا هذا على حديث أبي ثعلبة لأنه أصح، ومنهم من تأول حديث أبي ثعلبة على ما إذا أكل منه بعد أن قتلته وخلاه وفارقه ثم عاد فأكَلَ منه فهذا لا يضر والله أعلم. وأما جوارح الطير إذا أكلت مما صادته فالأصح عند أصحابنا والراجح من قول الشافعي: تحريمه، وقال سائر العلماء: بإباحته لأنه لا يمكن تعليمها ذلك بخلاف السباع وأصحابنا يمتنعون هذا الدليل.

(٢) وقوله ﷺ: «فإنني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه» معناه: أن الله تعالى قال: «فكلوا مما أمسكن عليكم» فإذا إباحته بشرط أن نعلم أنه أمسك علينا، وإذا أكل منه لم نعلم أنه أمسك لنا أم لنفسه فلم يوجد شرط إباحته والأصل تحريمه.

٣- () وَحَدَّثَنَا عَيْنُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي السَّفَرِ عَنِ الشَّعْبِيِّ.

عَنْ عَدِيٍّ ابْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمِعْرَاضِ؟ فَقَالَ «إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْ، وَإِذَا أَصَابَ بِعَرْضِهِ^(١) فَقَتَلْ، فَإِنَّهُ وَقِيدٌ، فَلَا تَأْكُلْ». وَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْكَلْبِ؟ فَقَالَ «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ». قُلْتُ: فَإِنْ وَجَدْتُ مَعَ كَلْبِي كَلْبًا آخَرَ، فَلَا أَدْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَهُ؟ قَالَ «فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا سَمِيتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ». [أخرجه البخاري: ١٧٥٠، ٢٠٥٤، ٥٤٦٧، ٥٤٨٥ معلقاً].

والمراد هنا ربط نفسه على العبادة وعن الدنيا.

٥- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَ ذَلِكَ.

٦- () حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ السُّكُونِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ.

عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَادْكُرْهُ حَيًّا فَادْبَحْهُ»^(١)، وَإِنْ أَدْرَكَهُ قَدْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكَلِّهِ، وَإِنْ وَجَدَتْ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي إِلَيْهِمَا قَتْلَهُ»^(٢)، وَإِنْ رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ، فَكُلْ إِنْ شِئْتَ»^(٣)، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ»^(٤). (إخرجه البخاري: ٥٤٨٤).

(١) قوله ﷺ: «فإن أمسك عليك فأدركه حياً فاذبحه» هذا تصريح بأنه إذا أدرك ذكاته وجب ذبحه ولم يحل إلا بالذكاة وهو مجمع عليه وما نقل عن الحسن والنخعي خلافه فباطل لا اظنه يصح عنهما، وأما إذا أدركه ولم تبق فيه حياة مستقرة بأن كان قد قطع حلقومه ومريه أو أجافه أو خرق أمعاده أو أخرج حشوته فيحل من غير ذكاة بالإجماع، قال أصحابنا وغيرهم: ويستحب إمرار السكين على حلقه ليريمه.

(٢) فيه بيان قاعدة مهمة وهي: أنه إذا حصل الشك في الذكاة المبيحة للحيوان لم يحل؛ لأن الأصل تحريمه وهذا لا خلاف فيه، وفيه تنبيه على أنه لو وجد حياً وفيه حياة مستقرة فذكاه حل، ولا يضر كونه اشترك في إمساكه كلبه وكلب غيره. لأن الاعتماد حيثل في الإباحة على تذكية الأدمي لا على إمساك الكلب، وإنما تقع الإباحة بإمساك الكلب إذا قتله، وحيثل إذا كان معه كلب آخر لم يحل إلا أن يكون أرسله من هو من أهل الذكاة كما أوضحناه قريباً.

(٣) هذا دليل لمن يقول إذا أثر جرحه فغاب عنه فوجد ميتاً وليس فيه أثر غير سهمه حل، وهو أحد قولي الشافعي ومالك في الصيد والسهم، والثاني: يجرم وهو الأصح عند أصحابنا، والثالث: يجرم في الكلب دون السهم، والأول أقوى وأقرب إلى الأحاديث الصحيحة. وأما الأحاديث المخالفة له فضعيفة ومحمولة على كراهة التنزيه، وكذا الأثر عن ابن عباس كل ما أصميت ودع ما أئمت أي: كل ما لم يغيب عنك دون ما غاب.

(٤) قوله ﷺ: «وإن وجدته غريقاً في الماء فلا تأكل» هذا متفق على تحريمه.

٧- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ.

عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّيْدِ؟ قَالَ «إِذَا رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ قَتَلَ فَكُلْ إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ، فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي الْمَاءَ قَتْلَهُ أَوْ سَهْمَكَ».

٨- (١٩٣٠) حَدَّثَنَا هُثَايُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ حَيَّوَةَ ابْنِ شَرِيحٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَبِيعَةَ ابْنَ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ، عَائِدُ اللَّهِ قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيَّ يَقُولُ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا بِأَرْضٍ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، نَأْكُلُ فِي آتِنَتِهِمْ، وَأَرْضُ صَيْدٍ أَصِيدُ بِقَوْسِي، وَأَصِيدُ بِكَلْبِي الْمَعْلَمِ، أَوْ بِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمَعْلَمٍ، فَأَخْبَرَنِي مَا الَّذِي يَحِلُّ لَنَا مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنْكُمْ بِأَرْضٍ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، تَأْكُلُونَ فِي آتِنَتِهِمْ، فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آتِنَتِهِمْ، فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا، فَاغْسِلُوهَا ثُمَّ كُلُوا»^(١)، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بِأَرْضٍ صَيْدٍ، فَمَا أَصَبْتَ بِقَوْسِكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ثُمَّ كُلْ، وَمَا أَصَبْتَ بِكَلْبِكَ الْمَعْلَمِ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ثُمَّ كُلْ، وَمَا أَصَبْتَ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ بِمَعْلَمٍ فَادْكُرْتَ ذَكَاتَهُ، فَكُلْ»^(٢). (إخرجه البخاري: ٥٤٧٨، ٥٤٨٨، ٥٤٩٦).

(١) هكذا روى هذا الحديث البخاري ومسلم. وفي رواية أبي داود: «قال إنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آتِنَتِهِمْ الخمر. فقال رسول الله ﷺ: إن وجدتم غيرها فكلوا فيها واشربوا، وإن لم تجلوا غيرها فارحسوها بالماء وكلوا واشربوا» قد يقال هذا الحديث مخالف لما يقول الفقهاء، فإنهم يقولون أنه يجوز استعمال أواني المشركين إذا غسلت ولا كراهة فيها بعد الغسل. سواء وجد غيرها أم لا، وهذا الحديث يقتضي كراهة استعمالها. إن وجد غيرها، ولا يكفي غسلها في نفي الكراهة وإنما يغسلها ويستعملها إذا لم يجد غيرها. والجواب أن المراد النهي عن الأكل في آتِنَتِهِمْ التي كانوا يطبخون فيها لحم الخنزير ويشربون الخمر. كما صرح به في رواية أبي داود، وإنما نهى عن الأكل فيها بعد الغسل للاستقذار وكونها معتادة للنجاسة كما يكره الأكل في المحجمة المفسولة. وأما الفقهاء فمرادهم مطلق آتية الكفار التي ليست مستعملة في النجاسات فهذه يكره استعمالها قبل غسلها، فإذا غسلت فلا كراهة فيها لأنها طاهرة وليس فيها استقذار، ولم يريدوا نفي الكراهة عن آتِنَتِهِمْ المستعملة في الخنزير وغيره من النجاسات والله أعلم.

(٢) هذا مجمع عليه أنه لا يحل إلا بذكاة.

٨- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا الْمُقْرِئُ، كِلَاهُمَا، عَنْ

خَبْرَهُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ الْمُبَارَكِ.

غَيْرَ أَنْ حَدِيثَ ابْنِ وَهْبٍ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: صَيْدَ الْقَوْسِ.

٢- باب إذا غاب عنه الصيد ثم وجدته

٩- (١٩٣١) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ، حدثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْخِطَّاطُ^(١)، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ، فَعَابَ عَنْكَ، فَأَذْرَكْتَهُ، فَكَلَّهُ، مَا لَمْ يُتَيْنِ^(٢)».

(١) قوله: «حدثنا محمد بن مهران الرازي قال حدثنا أبو عبد الله حماد بن خالد الخياط» هذا الحديث هو أول عود سماع إبراهيم بن سفيان من مسلم، والذي قبله هو آخر فواته الثالث، ولم يبق له في الكتاب فوات بعد هذا والله أعلم.

(٢) هذا النهي عن أكله للنتن عمول على التنزيه لا على التحريم، وكنا سائر اللحوم والأطعمة الممتنة يكره أكلها ولا يحرم إلا أن يخاف منها الضرر خوفاً معتمداً، وقال بعض أصحابنا: يحرم اللحم الممتن وهو ضعيف والله أعلم.

١٠- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ ابْنِ نَفِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الَّذِي يُذْرِكُ صَيْدَهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ: «فَكَلَّهُ مَا لَمْ يُتَيْنِ».

١١- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسْنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثُهُ فِي الصَّيْدِ.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَأَبِي الزَّاهِرِيَّةِ، عَنْ جُبَيْرِ ابْنِ نَفِيرٍ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسْنِيِّ، بِعَثَلِ حَدِيثِ الْعَلَاءِ.

غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ نَوَتَهُ، وَقَالَ فِي الْكَلْبِ «كَلَّهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ إِلَّا أَنْ يُتَيْنِ، فَذَعُهُ».

٣- باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل

ذي مخلب من الطير

١٢- (١٩٣٢) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وإسحاق ابن إبراهيم وابن أبي عمير (قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخرون:

حدثنا سفيان ابن عيينة) عن الزهري، عن أبي إدريس.

عن أبي ثعلبة قال: نهى النبي ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السبع.

زَادَ إِسْحَاقُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي حَدِيثِهِمَا: قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَمْ نَسْمَعْ بِهَذَا حَتَّى قَدِمْنَا الشَّامَ. (أخرجه البخاري: ٥٥٣٠، ٥٧٨٠، ٥٧٨١).

١٣- () وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُسْنِيَّ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَمْ أَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْ عُلَمَائِنَا بِالْحِجَازِ، حَتَّى حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ، وَكَانَ مِنْ فَقَهَاءِ أَهْلِ الشَّامِ.

١٤- () وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ (أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ).

عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسْنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

١٤- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَابْنُ أَبِي ذُنُبٍ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَيُونُسُ ابْنُ يَزِيدَ وَغَيْرُهُمْ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يُونُسُ ابْنُ الْمَاجَشُونِ (ح).

وَحَدَّثَنَا الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ يَغْقُوبَ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ.

كُلُّهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ وَعَمْرُو، كُلُّهُمْ ذَكَرَ الْأَكْلَ، إِلَّا صَالِحاً وَيُونُسَ، فَإِنَّ حَدِيثَهُمَا: نَهَى، عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ.

١٥- (١٩٣٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ (بِغْنِي ابْنُ مَهْدِيٍّ) عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عُبَيْدَةَ ابْنِ سَفْيَانَ^(١).

٤- باب إباحة ميتات البحر

١٧- (١٩٣٥) حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير،

حدثنا أبو الزبير، عن جابر (ح).

وحدثناه يحيى ابن يحيى، أخبرنا أبو خيثمة، عن أبي الزبير.

عن جابر قال: بعثنا رسول الله ﷺ وأمر علينا أبا عبيدة^(١)، تتلقى عيراً لقريش^(٢)، وزودنا جراباً^(٣) من تمر لم نجد لنا غيره، فكان أبو عبيدة يعطينا ثمرة ثمرة^(٤)، قال فقلت: كيف كنتم تصنعون بها؟ قال: نمصها^(٥) كما يمص الصبي، ثم نشرب عليها من الماء، فتكفينا يومنا إلى الليل^(٦)، وكنا نضرب بعصينا الخبط، ثم نبله بالماء فنأكله، قال: وأنطلقنا على ساحل البحر، فرُفِعَ لنا على ساحل البحر كهشبة الكيشب الضخم^(٧)، فأتيناه فإذا هي ذابة تدعى العنبر، قال: قال أبو عبيدة: ميتة ثم قال: لا بل نحن رسل رسول الله ﷺ، وفي سبيل الله، وقد اضطررتم فكلوا، قال: فأقمنا عليه شهراً^(٨)، ونحن ثلاث مائة حتى سميناً، قال: ولقد رأيتنا نغترف من وقب^(٩) عنيه، بالقلال^(١٠)، الدهن، ونقتطع منه الفدر^(١١) كالثور (أو كقدر الثور^(١٢))، فلقد أخذ منا أبو عبيدة ثلاثة عشر رجلاً، فأقعدهم في وقب عنيه، وأخذ ضلعاً من أضلاعه، فأقامها، ثم رخل أعظم بعير^(١٣) معناً، فمر من تحتها، وزودنا من لحمه وشائب^(١٤)، فلما قدينا المدينة أتينا رسول الله ﷺ، فذكرنا ذلك له، فقال: «هو رزق أخرجه الله لكم، فهل معكم من لحمه شيء فطعمونا؟». قال: فأرسلنا إلى رسول الله ﷺ منه، فأكله^(١٥).

(١) فيه أن الجيوش لا بد لها من أمير يضبطها وينقادون لأمره ونهيه، وأنه ينبغي أن يكون الأمير أفضلهم أو من أفضلهم؛ قالوا: ويستحب للرفقة من الناس وإن قلوا أن يؤمروا بعضهم عليهم وينقادوا له.

(٢) قوله: «تتلقى عيراً لقريش» قد سبق أن العير هي الإبل التي تحمل الطعام وغيره، وفي هذا الحديث جواز صد أهل الحرب واغتيالهم والخروج لأخذ مالهم واغتنامه.

(٣) أما «الجراب» فبكر الجيم وفتحها والكسر أفصح وسبق بيانه مرات.

(٤) قوله: «وزودنا جراباً لم نجد لنا غيره فكان أبو عبيدة يعطينا ثمرة ثمرة». وفي رواية من هذا الحديث: «ونحن نحمل أزوادنا على رقابنا» وفي رواية: «ففي زادهم فجمع أبو عبيدة زادهم في مزود فكان يقوتنا حتى كان

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «كل ذي ناب من السباع، فأكله حرام».

(١) قوله: «عن عبيدة بن سفيان» هو بفتح العين وكسر الباء.

١٥- () وحدثني أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، أخبرني مالك ابن أنس، بهذا الإسناد، مثله.

١٦- (١٩٣٤) حدثنا عبيد الله ابن معاذ العنبري، حدثنا أبي، حدثنا شعبة عن الحكم عن ميمون ابن مهران عن ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من الطير^(١).

(١) المخلب بكسر الميم وفتح اللام، قال أهل اللغة: المخلب للطير والسباع بمنزلة الظفر للإنسان. في هذه الأحاديث دلالة لمذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وداود والجمهور أنه يحرم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من الطير. وقال مالك: يكره ولا يحرم. قال أصحابنا: المراد بنذي الناب ما يتقوى به ويصطاد. واحتج مالك بقوله تعالى: ﴿قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً﴾ الآية. واحتج أصحابنا: بهذه الأحاديث قالوا: والآية ليس فيها إلا الإخبار بأنه لم يجد في ذلك الوقت محرماً إلا المذكورات في الآية ثم أوحى إليه بتحريم كل ذي ناب من السباع فوجب قبوله والعمل به.

١٦- () وحدثني حجاج ابن الشاعر، حدثنا سهل ابن حماد، حدثنا شعبة، بهذا الإسناد، مثله.

١٦- () وحدثنا أحمد ابن حنبل، حدثنا سليمان ابن داود، حدثنا أبو عوانة، حدثنا الحكم وأبو بشر، عن ميمون ابن مهران.

عن ابن عباس^(١)، أن رسول الله ﷺ نهى عن كل ذي ناب من السباع، وعن كل ذي مخلب من الطير.

(١) قوله: «عن ميمون بن مهران عن ابن عباس» هكذا ذكره مسلم من هذه الطرق وهو صحيح وقد صح سماع ميمون من ابن عباس ولا تغتر بما قد يخالف هذا.

١٦- () وحدثنا يحيى ابن يحيى، أخبرنا هشيم، عن أبي بشر (ح).

وحدثنا أحمد ابن حنبل، حدثنا هشيم، قال أبو بشر: أخبرنا عن ميمون ابن مهران، عن ابن عباس، قال: نهى (ح).

وحدثني أبو كامل الجحدري، حدثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن ميمون ابن مهران، عن ابن عباس، قال: نهى رسول الله ﷺ، بمثل حديث شعبة، عن الحكم.

قال أبو عبيد: هو اللحم يؤخذ فيغلى إغلاء ولا ينضج ويحمل في الأسفار يقال: شقت اللحم فاتشق، والوشيقة الواحدة منه والجمع وشائق ووشق، وقيل: الوشيقة القديد.

(١٥) معنى الحديث: أن أبا عبيدة رضي الله عنه قال أولاً باجتهاده: إن هذا ميتة والميتة حرام فلا يحل لكم أكلها، ثم تغير اجتهاده فقال: بل هو حلال لكم وإن كان ميتة لأنكم في سبيل الله وقد اضطررتم، وقد أباح الله تعالى الميتة لمن كان مضطراً غير باغ ولا عاد فكلوا فأكلوها منه، وأما طلب النبي صلى الله عليه وسلم من لحمة وأكله ذلك: فإنما أراد به المبالغة في تطيب نفوسهم في حله؛ وأنه لا شك في إباحته، وأنه يرتضيه لنفسه أو أنه قصد التبرك به لكونه طعمة من الله تعالى خارقة للعادة أكرمهم الله بها.

وفي هذا دليل على أنه لا بأس بسؤال الإنسان من مال صاحبه ومتاعه إيدلاً عليه، وليس هو من السؤال المنهي عنه إنما ذاك في حق الأجانب للتمول ونحوه، وأما هذه فلموانسة والملاطفة والإدلال. وفيه جواز الاجتهاد في الأحكام في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كما يجوز بعده. وفيه أنه يستحب للمفتي أن يتعاطى بعض المباحات التي يشك فيها المستفتي إذا لم يكن فيه مشقة على المفتي وكان فيه طمأنينة للمستفتي. وفيه إباحة ميثات البحر كلها سواء في ذلك ما مات بنفسه أو باصطياد، وقد أجمع المسلمون على إباحة السمك. قال أصحابنا: يحرم الضفدع للحديث في النهي عن قتلها، قالوا: وفيما سوى ذلك ثلاثة أوجه: أحدها: يحل جميعه لهذا الحديث، والثاني: لا يحل، والثالث: يحل ماله نظير مأكول في البر دون ما لا يؤكل نظيره: فعلى هذا تؤكل خيل البحر وغنمه وظبأوه دون كلبه وخنزيره وحماره.

١٨- () حدثنا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

قال:

سَمِعَ عَمْرُوَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَنَحْنُ ثَلَاثُمِائَةٍ رَاكِبِينَ، وَأَمِيرُنَا أَبُو عُبَيْدَةَ ابْنُ الْجَرَّاحِ، نَرُصُّدُ عَيْرًا لِقَرْيَشٍ، فَأَقَمْنَا بِالسَّاحِلِ نَصْفَ شَهْرٍ، فَأَصَابَنَا جُوعٌ شَدِيدٌ، حَتَّى أَكَلْنَا الْخَبْطَ، فَسَمِيَ جَيْشُ الْخَبْطِ، فَالْقَى لَنَا الْبَحْرُ ذَابَةً يُقَالُ لَهَا الْغَنَبُ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا نَصْفَ شَهْرٍ، وَادَّهْنَا مِنْ وَدَكِهَا حَتَّى ثَابَتَ أَجْسَامُنَا^(١)، قَالَ: فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضِلْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنَصَبَهُ^(٢)، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى أَطْوَلِ رَجُلٍ فِي الْجَيْشِ، وَأَطْوَلُ جَمَلٍ فَحَمَلَهُ عَلَيْهِ، فَمَرَّ نَحْتَهُ، قَالَ: وَجَلَسَ فِي حَاجَا عَيْنِهِ نَفَرًا^(٣)، قَالَ: وَأَخْرَجْنَا مِنْ وَقْبِ عَيْنِهِ كَذَا وَكَذَا قَلَّةً وَذَلِكَ، قَالَ: وَكَانَ مَعَنَا جَرَابٌ مِنْ تَمَرٍ، فَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يُعْطِي كُلَّ رَجُلٍ مِنْ قَبْضَةٍ قَبْضَةً، ثُمَّ أَعْطَانَا تَمْرَةً تَمْرَةً، فَلَمَّا فَنِيَ وَجَدْنَا فَقْدَهُ. [أخرجه البخاري: ٤٣٦١، ٤٣٦٢، ٥٤٩٣، ٥٤٩٤].

(١) قوله: «ثابت أجسامنا» أي رجعت إلى القوة.

(٢) قوله: «فأخذ أبو عبيدة ضلعاً من أضلعه فنصبه» كذا هو في

بصيننا كل يوم تمر. وفي الموطأ: «فني زادهم وكان مزودي تمرًا وكان يقوتنا حتى كان بصيننا كل يوم تمر». وفي الرواية الأخرى لمسلم: «كان يعطينا قبضة قبضة ثم أعطانا تمرًا تمرًا» قال القاضي: الجمع بين هذه الروايات أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم زودهم المزود زائدًا على ما كان معهم من الزاد من أموالهم وغيرها مما أساءهم به الصحابة ولهذا قال: ونحن نحمل أزودنا، قال: ويحتمل أنه لم يكن في زادهم تمر غير هذا الجراب وكان معهم غيره من الزاد، وأما إعطاء أبي عبيدة ليأهم تمر تمرًا فإنما كان في الحال الثاني بعد أن فني زادهم وطال لبثهم كما فسره في الرواية الأخيرة، فالرواية الأولى معناها الإخبار عن آخر الأمر لا عن أوله.

والظاهر: أن قوله: «تمر تمرًا» إنما كان بعد أن قسم عليهم قبضة قبضة فلما قل تمرهم قسمه عليهم تمر تمرًا ثم فرغ وفقدوا التمرة ووجدوا الماء لفقداءها وأكلوا الخبط إلى أن فتح الله عليهم بالعنبر.

(٥) ونصها بفتح الميم وضمها الفتح أفصح وأشهر، وسبق بيان لغاته في كتاب الإيمان.

(٦) وفي هذا بيان ما كان الصحابة رضي الله عنهم عليه من الزهد في الدنيا والتقلل منها والصبر على الجوع وخشونة العيش وإقدامهم على الغزو مع هذا الحال.

(٧) قوله: «كهيشة الكتيب الضخم» هو بالشاء المثناة وهو الرمل المستطيل المحدودب.

(٨) قوله في الرواية الأولى: «فأقمنا عليه شهرًا» وفي الرواية الثانية: «فأكلنا منها نصف شهر» وفي الثالثة: «فأكل منها الجيش ثمانين عشرة ليلة» طريق الجمع بين الروايات: أن من روى شهرًا هو الأصل ومعه زيادة علم، ومن روى دونه لم ينف الزيادة ولو نفاه قدم الميث، وقد قدمنا مرات أن المشهور الصحيح عند الأصوليين أن مفهوم العدد لا حكم له فلا يلزم منه نفي الزيادة لو لم يعارضه إثبات الزيادة كيف وقد عارضه فوجب قبول الزيادة، وجمع القاضي بينهما بأن من قال: نصف شهر أراد أكلوا منه تلك المدة طرياً، ومن قال شهرًا: أراد أنهم قددوه فأكلوها منه بقية الشهر قليلاً والله أعلم.

(٩) أما الوقب: فبفتح الواو وإسكان القاف وبالباء الموحدة وهو داخل عينه ونقرتها.

(١٠) والقلال بكسر القاف جمع قلة بضمها وهي الجرة الكبيرة التي يقلها الرجل بين يديه أي يحملها.

(١١) والفدر: بكسر الفاء وفتح الدال هي القطع.

(١٢) وقوله: «كفدر الثور» رواه بوجهين مشهورين في نسخ بلادنا أحدهما بقاء مفتوحة ثم دال ساكنة أي مثل الثور. والثاني: كفدر بقاء مكسورة ثم دال مفتوحة جمع فدره والأول أصح وادعى القاضي أنه تصحيف وأن الثاني هو الصواب وليس كما قال.

(١٣) قوله: «ثم رحل أعظم بعير» هو بفتح الحاء أي جعل عليه رحلاً.

(١٤) قوله: «وتزودنا من لحمة وشائق» هو بالشين المعجمة والقاف،

النسخ فنصبه. وفي الرواية الأولى: فأقامها فأنثها وهو المعروف، ووجه التذكير أنه أراد به العضو.

(٣) قوله: «جلس في حجاج عينه نقر» هو بجاء ثم جيم مخففة والحاء مكسورة ومفتوحة لغتان مشهورتان وهو بمعنى وقب عينه المذكور في الرواية السابقة وقد شرحناه.

١٩- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ ابْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

قال:

سَمِعَ عَمْرُو جَابِرًا يَقُولُ، فِي جَيْشِ الْخَبَطِ: إِنْ رَجُلًا نَحَرَ ثَلَاثَ جَزَائِرَ، ثُمَّ ثَلَاثًا، ثُمَّ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ^(١).

(١) قوله: «إن رجلاً نحر ثلاث جزائر ثم ثلاثاً ثم ثلاثاً ثم نهاه أبو عبيدة» وهذا الرجل الذي نحر الجزائر هو: قيس بن سعد بن عبادة^(٢).

٢٠- () وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ عَزِيزٍ (بِعْنِي ابْنُ سُلَيْمَانَ) عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، عَنْ وَهْبِ ابْنِ كَيْسَانَ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: بَعَثَنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ ثَلَاثُمِائَةٍ، نَحْمِلُ أَرْوَادَنَا عَلَى رِقَابِنَا. [إخرجه البخاري: ٢٤٨٣، ٢٩٨٣، ٤٣٦٠].

٢١- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي نَعِيمٍ وَهْبِ ابْنِ كَيْسَانَ.

أَنَّ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً ثَلَاثُمِائَةٍ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَبَا عُبَيْدَةَ ابْنَ الْجَرَّاحِ، فَقَنِي زَادَهُمْ فَجَمَعَ أَبُو عُبَيْدَةَ زَادَهُمْ فِي مِزْوَةٍ، فَكَانَ يَقُولُ^(١)، حَتَّى كَانَ بِصَيْبِنَا، كُلَّ يَوْمٍ تَمْرَةً.

(١) قوله: «فجمع أبو عبيدة زادنا في مزود فكان يقولنا» هذا عمول على أنه جمعه برضاهم وخلطه ليبارك لهم كما فعل النبي ﷺ ذلك في مواطن، وكما كان الأشعريون يفعلون وأثنى عليهم النبي ﷺ بذلك، وقد قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: يستحب للرفقة من المسافرين خلط أزوادهم ليكون أربك وأحسن في العشرة، وأن لا يختص بعضهم بأكل دون بعض والله أعلم.

٢١- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ (بِعْنِي ابْنُ كَثِيرٍ) قَالَ: سَمِعْتُ وَهْبَ ابْنَ كَيْسَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، أَنَا فِيهِمْ، إِلَى سَيْفِ الْبَحْرِ^(١)، وَسَاقُوا جَمِيعاً بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ، كَنَحْرِ حَدِيثِ عَمْرُو ابْنِ دِينَارٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ.

غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَهْبِ ابْنِ كَيْسَانَ: فَأَكَلَ مِنْهَا الْجَيْشُ

ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً.

(١) قوله: «سيف البحر» هو بكسر السين وإسكان المثناة تحت وهو ساحله كما قاله في الروايتين قبله.

٢١- () وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ ابْنِ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ عَمَرَ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُؤَنِّرِ الْقَزَّازُ^(١).

كِلَاهُمَا، عَنْ دَاوُدَ ابْنِ قَيْسٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْثًا إِلَى أَرْضِ جُفَيْنَةَ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

(١) هكذا هو في نسخ بلادنا القزاز بالقاف وفي أكثرها البزاز بالباء. وذكر القاضي أيضاً اختلاف الرواة فيه والأشهر بالقاف وهو الذي ذكره السمعي في الأنساب وآخرون، وذكره خلف الواسطي في الأطراف بالباء عن رواية مسلم لكن عليه تضييب فلعله يقال: بالوجهين، فالقزاز بزاز وأبو المنذر هذا اسمه إسماعيل بن حسين بن المثنى، كذا سماه أحمد بن حنبل فيما ذكره ابن أبي حاتم في كتابه، واقتصر الجمهور على أنه إسماعيل بن عمر، قال أبو حاتم: هو صدوق وأمر أحمد بن حنبل بالكتابة عنه وهو من أفراد مسلم.

٥- باب تحريم أكل لحم الحُمُرِ الإنسيَّة

٢٢- (١٤٠٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا.

عَنْ عَلِيِّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ^(١). [نقدم نحرجه].

(١) قوله: «أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية» أما الإنسية فإسكان النون مع كسر الهمزة وفتحها لغتان مشهورتان سبق بيانهما وسبق بيان حكم نكاح المتعة وشرح أحاديثه في كتاب النكاح، وأما الحمر الإنسية فقد وقع في أكثر الروايات أن النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن لحومها. وفي رواية: «حرم رسول الله ﷺ لحوم الحمر الأهلية» وفي روايات: «أنه ﷺ وجد القدور تغلي فأمر بإزالتها وقال: لا تأكلوا من لحومها شيئاً» وفي رواية: «نهينا عن لحوم الحمر الأهلية» وفي رواية: «أن النبي ﷺ قال: أهريقوها واكسروها فقال رجل يا رسول الله أأنهريقها وننسلها؟ قال أو ذاك» وفي رواية: «نادى منادي النبي ﷺ ألا إن الله ورسوله ينهيانكم عنها فإنه رجس من عمل الشيطان». وفي رواية: «ينهيانكم عن لحوم الحمر فإنها رجس أو نجس فأكفنت القدور بما فيها». اختلف العلماء في المسألة فقال الجماهير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: بتحريم لحومها لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة. وقال ابن

الأهلي يوم خير، وكان الناس احتاجوا إليها.

٢٦- (١٩٣٧) وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا

علي بن مسهر، عن الشيباني، قال: سألت عبد الله ابن أبي أوفى عن لحوم الخمر الأهلية؟ فقال: أصابتنا مجاعة يوم خير، ونحن مع رسول الله ﷺ، وقد أصبنا للقوم حمراً خارجة من المدينة، فنحنأها، فإن قدورنا لتغلي، إذ نادى منادي رسول الله ﷺ، أن اكفثوا القدور ولا تطعموا من لحوم الخمر شيئاً فقلت: حرّمها تحريم ماذا؟ قال: تحدثنا بينما فقلنا: حرّمها البتة، وحرّمها من أجل أنها لم تُخمس. (أخرجه البخاري: ٣١٥٥، ٤٢٢٠).

٢٧- () وحدثنا أبو كامل فضيل ابن حسين، حدثنا عبد

الواحد (يعني ابن زياد) حدثنا سليمان الشيباني، قال:

سمعت عبد الله ابن أبي أوفى يقول: أصابتنا مجاعة ليالي خير، فلما كان يوم خير وقعنا في الخمر الأهلية فاتحناها، فلما غلت بها القدور نادى منادي رسول الله ﷺ أن اكفثوا القدور ولا تأكلوا من لحوم الخمر شيئاً، قال فقال ناس: إنما نهى عنها رسول الله ﷺ لأنها لم تُخمس، وقال آخرون: نهى عنها البتة.

٢٨- (١٩٣٨) حدثنا عبيد الله ابن معاذ، حدثنا أبي،

حدثنا شعبة، عن عدي (وهو ابن ثابت) قال:

سمعت البراء وعبد الله ابن أبي أوفى يقولان: أصبنا حمراً، فطبناها، فنادى منادي رسول الله ﷺ: اكفثوا القدور. (أخرجه البخاري: ٤٢٢١، ٤٢٢٢، ٤٢٢٤، ٤٢٢٥، ٥٥٢٥، ٥٥٢٦).

٢٩- () وحدثنا ابن المثنى وابن بشار، قالوا: حدثنا

محمد ابن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق.

قال البراء: أصبنا يوم خير حمراً، فنادى منادي رسول الله ﷺ، أن اكفثوا القدور^(١).

(١) قوله: «نادى أن اكفثوا القدور» قال القاضي: ضبطناه بالفتح الوصل وفتح الفاء من كفات ثلاثي ومعناه: قلبت، قال: ويصح قطع الألف وكسر الفاء من كفات رباعي وهما لغتان بمعنى عند كثيرين من أهل اللغة منهم الخليل والكسائي وابن السكيت وابن قتيبة وغيرهم، وقال الأصمعي: يقال كفات ولا يقال كفات بالالف.

٣٠- () وحدثنا أبو كريب وإسحاق ابن إبراهيم، قال أبو

عباس: ليست بحرام. وعن مالك ثلاث روايات: أشهرها: أنها مكروهة كراهية تنزيه شديدة. والثانية: حرام. والثالثة: مباحة، والصواب التحريم كما قاله الجماهير للأحاديث الصريحة.

وأما الحديث المذكور في سنن أبي داود عن غالب بن أبحر قال: أصابتنا سنة فلم يكن في مالي شيء أطعم أهلي إلا شيء من حر وقد كان رسول الله ﷺ حرم لحوم الخمر الأهلية فأتيت النبي ﷺ فقلت يا رسول الله أصابتنا السنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان حر وإنك حرمت لحوم الخمر الأهلية فقال: «أطعم أهلك من سمين حمرك فإنما حرمتها من أجل جوال القرية» يعني بالجوال التي تاكل الجلة وهي العنزة، فهذا الحديث مضطرب مختلف الإسناد شديد الاختلاف ولو صح حمل على الأكل منها في حال الاضطرار والله أعلم.

٢٢- () حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وابن نمير وزهير ابن حرب، قالوا: حدثنا سفيان (ح).

وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا عبيد الله (ح).

وحدثني أبو الطاهر وحرمة، قالوا: أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس (ح).

وحدثنا إسحاق وعبد ابن حميد، قالوا: أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، كلهم عن الزهري، بهذا الإسناد، وفي حديث يونس: وعن أكل لحوم الخمر الإنسانية.

٢٣- (١٩٣٦) وحدثنا الحسن ابن علي الحلواني وعبد

ابن حميد، كلاهما، عن يعقوب ابن إبراهيم ابن سعد، حدثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب، أن أبا إدريس أخبره.

أن أبا ثعلبة قال: حرّم رسول الله ﷺ لحوم الخمر الأهلية. (أخرجه البخاري: ٥٥٢٧).

٢٤- (٥٦١) وحدثنا محمد ابن عبد الله ابن نمير، حدثنا

أبي، حدثنا عبيد الله، حدثني نافع وسالم.

عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الخمر الأهلية. (أخرجه البخاري: ٤٢١٧، ٥٥٢٢، ٤٢١٨، ٥٥٢١، ٤٢١٥).

٢٥- () وحدثني هارون ابن عبد الله، حدثنا محمد ابن

بكر، أخبرنا ابن جريج، أخبرني نافع قال: قال ابن عمر (ح).

وحدثنا ابن أبي عمر، حدثنا أبي ومغن ابن عيسى، عن مالك ابن أنس، عن نافع.

عن ابن عمر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجمار

مرة ولو وجبت الزيادة لينها فإن في المخاطين من هو قريب العهد بالإسلام، ومن في معناه: ممن لا يفهم من الأمر بالغسل إلا مقتضاه عند الإطلاق وهو مرة.

وأما امره عليه السلام أولاً بكسرهما فيحتمل أنه كان يوحى أو باجتهاد ثم نسخ وتعين الغسل، ولا يجوز اليوم الكسر لأنه إلتلاف مال، وفيه دليل على أنه إذا غسل الإماء النجس فلا بأس باستعماله والله أعلم.

٣٣- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ وَصَفْوَانُ بْنُ عَيْسَى (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ.

كُلُّهُمْ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٤- (١٩٤٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ.

عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ، أَصَبْنَا حُمْرًا خَارِجًا مِنَ الْقَرْيَةِ، فَطَبَخْنَا مِنْهَا، فَنَادَى مُنَادِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَلَا إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْهَا، فَإِنَّهَا رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، فَأَكْفَيْتِ الْقُدُورَ بِمَا فِيهَا، وَإِنَّهَا تَقُورُ بِمَا فِيهَا. [إخرجه البخاري: ٢٩٩١، ٤١٩٨، ٤١٩٩، ٥٥٢٨. تقدم عند مسلم بقطعة لم ترد في هذه الطريق برقم: ١٣٦٥، ١٢٠، الجهاد].

٣٥- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ، الضَّرِيرُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ جَاءَ جَاءٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَكَلْتُ الْحُمْرَ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَيَّتِ الْحُمْرُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ فَنَادَى: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ، عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ، فَإِنَّهَا رَجَسٌ أَوْ نَجَسٌ قَالَ: فَأَكْفَيْتِ الْقُدُورَ بِمَا فِيهَا.

٦- باب في أَكْلِ لُحُومِ الْخَيْلِ

٣٦- (١٩٤١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ^(١). [إخرجه البخاري: ٤٢١٩، ٥٥٢٠، ٥٥٢٤].

كَرْتَبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرِ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ: نَهَيْتُنَا عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.

٣١- () وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ.

عَنْ الْبَرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَلْقَى لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، نَيْثَةً وَنَضِيجَةً^(١)، ثُمَّ لَمْ يَأْمُرْنَا بِأَكْلِهَا. [إخرجه البخاري: ٤٢٢٦].

(١) قوله: «لحوم الحمر نية ونضيجة» هو بكسر النون وبالمهمز أي غير مطبوخة.

٣١- () وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ عَاصِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٢- (١٩٣٩) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ ابْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ غَامِرٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَا أَذْرِي، إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ حُمُولَةً النَّاسِ^(١)، فَكَّرَ أَنْ تَذْهَبَ حُمُولَتُهُمْ، أَوْ حَرَمَهُ فِي يَوْمِ خَيْبَرَ، لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ. [إخرجه البخاري: ٤٢٢٧].

(١) قوله: «كان حمولة الناس» بفتح الحاء أي الذي يحمل متاعهم.

٣٣- (١٨٠٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ (وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ) عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ.

عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ فَتَحَهَا عَلَيْهِمْ فَلَمَّا أَمْسَى النَّاسُ، الْيَوْمَ الَّذِي فَتَحَتْ عَلَيْهِمْ، أَوْقَدُوا نِيرَانًا كَثِيرَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا هَذِهِ النَّيْرَانُ؟ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُوقِدُونَ؟». قَالُوا: عَلَى لَحْمٍ، قَالَ «عَلَى أَيِّ لَحْمٍ؟». قَالُوا: عَلَى لَحْمِ حُمْرٍ إِنْسِيَّةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَهْرِيقُوهَا وَاكْسِرُوهَا». فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوْ نَهْرِيقُهَا وَنَغْسِلُهَا، قَالَ: «أَوْ ذَاكَ»^(١). [تقدم بحري].

(١) هذا صريح في نجاستها وحرمتها. ويؤيده الرواية الأخرى: «فإنها رجس» وفي الأخرى «رجس أو نجس». وفيه وجوب غسل ما أصابته النجاسة، وأن الإماء النجس يطهر بغسله مرة واحدة، ولا يحتاج إلى سبع إذا كانت غير نجاسة الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما، وهذا مذاهبنا ومذهب الجمهور، وعند أحمد: يجب سبع في الجميع على أشهر الروايتين عنه، وموضع الدلالة أن النبي ﷺ أطلق الأمر بالغسل ويصدق ذلك على

عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَتْ: نَحَرْنَا فَرَسًا^(١) عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَكَلْنَاهُ. (أخرجه البخاري: ٥٥١٠، ٥٥١١، ٥٥١٢، ٥٥١٩).

(١) قولها: «نحرنا فرساً» وفي رواية البخاري: «ذبحنا فرساً» وفي رواية له: «نحرنا» كما ذكر مسلم، فيجمع بين الروایتين بأنهما قضيتان فمرة نحرها ومرة ذبحها، ويجوز أن تكون قضية واحدة، ويكون أحد اللفظين مجازاً والصحيح الأول لأنه لا يصر إلى المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة والحقيقة غير متعذرة، بل في الحمل على الحقيقة فائدة مهمة وهي: أنه يجوز ذبح النحر وغير المذبوح وهو مجمع عليه وإن كان فاعله مخالفاً لأفضل، والفرس يطلق على الذكر والأنثى والله أعلم.

٣٨- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ.

كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٧- باب إباحة الضب

٣٩- (١٩٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ.

قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الضَّبِّ^(١)؟ فَقَالَ: «لَسْتُ بِأَكِيلِهِ وَلَا مُحَرَّمِهِ». (أخرجه البخاري: ٥٥٣٦).

(١) واجمع المسلمون على أن الضب حلال ليس بمكروه إلا ما حكى عن أصحاب أبي حنيفة من كراهته، وإلا ما حكاه القاضي عياض عن قوم أنهم قالوا: هو حرام وأما أظنه يصح عن أحد، وإن صح عن أحد فمجموع بالنصوص وإجماع من قبله.

٤٠- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الضَّبِّ؟ فَقَالَ: «لَا أَكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ».

٤١- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ غَمْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ عَلَى الْوُثْبِ، عَنْ أَكْلِ الضَّبِّ؟ فَقَالَ: «لَا أَكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ».

٤١- () وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ

(١) اختلف العلماء في إباحة لحوم الخيل، فمذهب الشافعي والجمهور من السلف والخلف: أنه مباح لا كراهة فيه، وبه قال عبد الله بن الزبير وفضالة بن عبيد وأنس بن مالك وأسماء بنت أبي بكر وسويد بن غفلة وعلقمة والأسود وعطاء وشريح وسعيد بن جبير والحسن البصري وإبراهيم النخعي وحماد بن سليمان وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو يوسف ومحمد وداود وجماهير المحدثين وغيرهم، وكرهها طائفة منهم: ابن عباس والحكم ومالك وأبو حنيفة، قال أبو حنيفة: يائمه بأكله ولا يسمى حراماً، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ ولم يذكر الأكل، وذكر الأكل من الأنعام في الآية التي قبلها، ومحدث صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد: «نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الخيل والبغال والحمير وكل ذي ناب من السباع، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من رواية بقة بن الوليد عن صالح بن يحيى، واتفق العلماء من أئمة الحديث وغيرهم على أنه حديث ضعيف، وقال بعضهم: هو منسوخ. روى الدارقطني والبيهقي بإسنادهما عن موسى بن هارون الحمالي بالحاء الحافظ قال: هذا حديث ضعيف، قال: ولا يعرف صالح بن يحيى ولا أبوه. وقال البخاري: هذا الحديث فيه نظر. وقال البيهقي: هذا إسناد مضطرب. وقال الخطابي: في إسناده نظر، قال: وصالح بن يحيى عن أبيه عن جده لا يعرف سماع بعضهم من بعض، وقال أبو داود: هذا الحديث منسوخ. وقال النسائي: حديث الإباحة أصح قال ويشبه إن كان هذا صحيحاً أن يكون منسوخاً.

واحتج الجمهور بأحاديث الإباحة التي ذكرها مسلم وغيره وهي صحيحة صريحة، وأحاديث آخر صحيحة جاءت بالإباحة ولم يثبت في النهي حديث. وأما الآية فأجابوا عنها بأن: ذكر الركوب والزينة لا يدل على أن منفعتهما مختصة بذلك فإنما خص هذان بالذكر لأنهما معظم المقصود من الخيل كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِتْرِ﴾ فذكر اللحم لأنه أعظم المقصود، وقد أجمع المسلمون على تحريم شحمه ودمه وسائر أجزائه، قالوا: ولهذا سكت عن ذكر حمل الأتقال على الخيل مع قوله تعالى في الأنعام: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ﴾ ولم يلزم من هذا تحريم حمل الأتقال على الخيل والله أعلم.

٣٧- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَكَلْنَا، زَمَنَ خَيْبَرَ، الْخَيْلَ وَحُمَرَ الْوَحْشِ، وَنَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْجِمَارِ الْأَهْلِيِّ.

٣٧- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ الدُّورَقِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ.

كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٨- (١٩٤٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ غَمْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَوَكَيْعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَاطِمَةَ.

عَبْدُ اللَّهِ، بِمِثْلِهِ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

٤١- () وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَقَتَيْبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ: سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ عُقْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ.

كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الضَّبِّ، بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ، عَنْ نَافِعٍ.

غَيْرَ أَنْ حَدِيثَ أَيُّوبَ: أَيُّبَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِضَبٍّ فَلَمْ يَأْكُلْهُ وَلَمْ يَحَرِّمَهُ.

وَفِي حَدِيثِ أُسَامَةَ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ.

٤٢- (١٩٤٤) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ تَوْبَةَ الْعَنْبَرِيِّ، سَمِعَ الشَّعْبِيَّ.

سَمِعَ ابْنُ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَعَ نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فِيهِمْ سَعْدٌ، وَأَتُوا بِلَحْمٍ ضَبٍّ، فَتَدَاتِ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، إِنَّهُ لَحْمٌ ضَبٍّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا فَإِنَّهُ حَلَالٌ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِي». [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٧٢٦٧].

٤٢- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ تَوْبَةَ الْعَنْبَرِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي الشَّعْبِيُّ: أَرَأَيْتَ حَدِيثَ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: وَقَاعَدْتُ ابْنَ عُمَرَ قَرِيباً مِنْ سَتَيْنِ أَوْ سَنَةٍ وَنِصْفٍ، فَلَسَمَ أَسَمْعُهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا، قَالَ: كَانَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِمْ سَعْدٌ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ.

٤٣- (١٩٤٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ابْنِ سَهْلٍ ابْنِ حُنَيْفٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ، فَأَتَيْتُ بِضَبٍّ مَخْنُودٍ^(١)، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ، فَقَالَ بَعْضُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ: أَخْبَرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ فَقُلْتُ: أَحْرَامٌ هُوَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «لَا وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ»^(٢). [رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ١٩٤٦].

قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ.

٤٤- (١٩٤٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ.

قَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ابْنِ سَهْلٍ ابْنِ حُنَيْفٍ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ.

أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ، الَّذِي يُقَالُ لَهُ سَيْفُ اللَّهِ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَيْمُونَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ خَالَتُهُ وَخَالَتُهُ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣)، فَوَجَدَ عِنْدَهَا ضَبًّا مَخْنُودًا، قَدِمَتْ بِهِ أُخْتُهَا حَفِيدَةُ^(٤) بِنْتُ الْحَارِثِ مِنْ نَجْدٍ، فَقَدِمَتْ الضَّبَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ قَلَمًا يُقَدَّمُ إِلَيْهِ طَعَامٌ حَتَّى يُحَدِّثَ بِهِ وَيُسَمِّيَ لَهُ، فَأَهْوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ إِلَى الضَّبِّ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ النِّسْوَةِ الْحُضُورِ^(٥): أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَا قَدِمْتَنَ لَهُ، قُلْنَ: هُوَ الضَّبُّ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: أَحْرَامُ الضَّبُّ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ».

قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ^(٦)، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ، فَلَمْ يَنْهَنِي. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٥٣٩١، ٥٥٣٧، ٥٤١٠].

(١) قوله: «ضب مخنود» أي مشوي وقيل: المشوي على الرصف وهي الحجارة المحمأة.

(٢) قال أهل اللغة: معنى أَعَافَهُ أَكْرَهُهُ تَقْلَرَأَ.

(٣) قوله في ميمونة: (وهي خالته وخالة ابن عباس): يعني خالة خالد بن الوليد وخالة ابن عباس، وأم خالد لبابة الصغرى. وأم ابن عباس لبابة الكبرى. وميمونة وأم حفيد كلهن أخوات والدهن الحارث.

(٤) قوله: (قدمت به أختها حفيدة). وفي الرواية الأخرى: (أم حفيد) وفي بعض النسخ: «أم حفيدة». بالهاء، وفي بعضها: في رواية أبي بكر بن النضر: «أم حميد» وفي بعضها: «حميدة». وكله بضم الحاء مصغر. قال القاضي وغيره: والأصوب والأشهر أم حفيد بلا هاء واسمها هزيلة. وكذا ذكرها ابن عبد البر وغيره في الصحابة والله أعلم.

(٥) قوله: «فَقَالَتْ أَمْرَأَةٌ مِنَ النِّسْوَةِ الْحَاضِرَةِ كَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ النِّسْوَةِ الْحَاضِرَةِ».

(٦) قوله: «إِنْ خَالِدًا أَخَذَ الضَّبَّ فَأَكَلَهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَانٍ» هَذَا مِنْ بَابِ الْإِدْلَالِ وَالْأَكْلِ مِنْ بَيْتِ الْقَرِيبِ وَالصَّدِيقِ الَّذِي لَا يَكْرَهُ ذَلِكَ، وَخَالِدٌ أَكَلَ هَذَا فِي بَيْتِ خَالَاتِهِ مِمُونَةَ وَبَيْتِ صَدِيقِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَانٍ لَا سِوَمَا وَالْمَهْدِيَةِ خَالَاتِهِ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ جَبْرَ قَلْبِ خَالَاتِهِ أَوْ حَفِيدَ الْمَهْدِيَةِ.

٤٥- () وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (قَالَ) عَبْدُ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (ابْنِ سَعْدٍ) حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ.

أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، وَهِيَ خَالَاتُهُ، فَقَدَّمُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ ضَبٍّ، جَاءَتْ بِهِ أُمُّ حُمَيْدٍ بِنْتُ الْحَارِثِ مِنْ نَجْدٍ، وَكَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي جَعْفَرٍ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَأْكُلُ شَيْئًا حَتَّى يَغْلَمَ مَا هُوَ، ثُمَّ ذَكَرَ بِعَثَلٍ حَدِيثُ يُونُسَ.

وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: وَحَدَّثَهُ ابْنُ الْأَصَمِّ، عَنْ مِمُونَةَ، وَكَانَ فِي حَجْرِهَا.

٤٥- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ ابْنِ حُنَيْفٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَبِي النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ فِي بَيْتِ مِمُونَةَ بِضَبَّيْنِ مَشْوِيَيْنِ، بِعَثَلٍ حَدِيثِهِمْ.

وَلَمْ يَذْكُرْ: يَزِيدُ ابْنُ الْأَصَمِّ، عَنْ مِمُونَةَ.

٤٥- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ شُعَيْبٍ ابْنِ اللَّيْثِ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ ابْنِ الْمُكَدِّرِ، أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ ابْنَ سَهْلٍ أَخْبَرَهُ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَبِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِي بَيْتِ مِمُونَةَ، وَعِنْدَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، يَلْخَمُ ضَبًّا، فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ.

٤٦- (١٩٤٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ ابْنِ نَافِعٍ، قَالَ ابْنُ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَهْدَيْتُ خَالَتِي أُمَّ حُمَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَمْنًا وَأَقِطًا وَأَضْبًا، فَأَكَلَ مِنَ السَّمْنِ وَالْأَقِطِ، وَتَرَكَ الضَّبَّ تَقَدَّرًا، وَأَكَلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أَكَلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٥٧٥، ٥٣٨٩، ٥٤٠٢، ٧٣٥٨].

(١) قوله: (ولو كان حراماً ما أكل على مائدة رسول الله ﷺ) هذا تصريح بما اتفق عليه العلماء وهو إقرار النبي ﷺ الشيء وسكوته عليه إذا فعل محضته يكون دليلاً لإباحته. ويكون معنى قوله أهدت فيه وإجته. فإنه لا يسكت على باطل ولا يقر منكراً والله اعلم.

٤٧- (١٩٤٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ مُسَهَّرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ الْأَصَمِّ، قَالَ: دَعَانَا عَرُوسٌ بِالْمَدِينَةِ^(١)، فَقَرَّبَ إِلَيْنَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ ضَبًّا، فَأَكَلْتُ وَتَارَكْتُ، فَلَقِيتُ ابْنَ عَبَّاسٍ مِنَ الْغَدِ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَأَكْثَرَ الْقَوْمُ حَوْلَهُ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَكُلُهُ وَلَا أَنْهَى عَنْهُ، وَلَا أُحَرِّمُهُ». فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَشَنَ مَا قُلْتُمْ، مَا بُعِثَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مُجَلًّا وَمُحَرَّمًا، إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَيْنَمَا هُوَ عِنْدَ مِمُونَةَ، وَعِنْدَهُ الْفَضْلُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَخَالِدُ ابْنِ الْوَلِيدِ وَأَمْرَأَةٌ أُخْرَى، إِذْ قَرَّبَ إِلَيْهِمْ خَوَانٌ^(٢) عَلَيْهِمْ لَحْمٌ، فَلَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَأْكُلَ قَالَتْ لَهُ مِمُونَةُ: إِنَّهُ لَحْمُ ضَبٍّ، فَكَفَّ يَدَهُ، وَقَالَ «هَذَا لَحْمٌ لَمْ أَكُلْهُ قَطُّ». وَقَالَ لَهُمْ: «كُلُوا». فَأَكَلَ مِنْهُ الْفَضْلُ وَخَالِدُ ابْنِ الْوَلِيدِ وَالْمَرْأَةُ.

وَقَالَتْ مِمُونَةُ: لَا أَكُلُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ يَأْكُلُ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(١) قوله: (دعانا عروس بالمدينة) يعني رجلاً تزوج قريباً. والعروس يقع على المرأة وعلى الرجل.

(٢) قوله: (قرب إليهم خوان) هو بسكر الخاء وضمها لفتان الكسر أفصح والجمع أخوته، وخون وليس المراد بهذا الخوان ما نفاه في الحديث المشهور في قوله: «ما أكل رسول الله ﷺ على خوان قط بل شيء من نحو السفرة».

٤٨- (١٩٤٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَبِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِضَبٍّ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ، وَقَالَ: «لَا أَذِي، لَعَلَّهُ مِنَ الْقُرُونِ الَّتِي مُسِيخَتْ».

٤٩-(١٩٥٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ

ابْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، قَالَ:

سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ الضَّبِّ؟ فَقَالَ: لَا تَطْعَمُوهُ، وَقَذِرُهُ وَقَالَ:

قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحَرِّمْهُ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْفَعُ بِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ، فَإِنَّمَا طَعَامُ عَامَّةِ الرِّعَاءِ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ عِنْدِي طَعِمْتُهُ.

٥٠-(١٩٥١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ

أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا بِأَرْضِ مَضَبَةَ^(١)، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ أَوْ فَمَا نَفْعِينَا؟ قَالَ: «ذِكْرِي لِي أَدُّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسِيخَتْ». فَلَمْ يَأْمُرْ وَلَمْ يَنْهَ.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، قَالَ عُمَرُ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيَنْفَعُ بِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ، وَإِنَّهُ لَطَعَامُ عَامَّةِ هَذِهِ الرِّعَاءِ، وَلَوْ كَانَ عِنْدِي لَطَعِمْتُهُ، إِنَّمَا عَاقَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(١) قوله: (إنا بأرض مضبة) فيها لغتان مشهورتان. إحداهما: فتح

الميم والضاد. والثانية: ضم الميم وكسر الضاد، والأول أشهر وأصح أي ذات ضباب كثيرة.

٥١-() حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا أَبُو

عَقِيلُ الدُّوزَقِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي فِي غَائِطٍ مَضَبَةٍ^(١)، وَإِنَّهُ عَامَّةُ طَعَامِ أَهْلِي، قَالَ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَقُلْنَا: عَاوِذُهُ، فَعَاوِذَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، ثَلَاثًا، ثُمَّ نَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الثَّالِثَةِ فَقَالَ: «يَا أَعْرَابِي! إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَى سَبْطٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَمَسَحَهُمْ دَوَابٌّ يَدْبُونَ فِي الْأَرْضِ^(٢)»، فَلَا أَذْرِي لَعَلَّ هَذَا مِنْهَا، فَلَسْتُ أَكُلُهَا وَلَا أَنْهَى عَنْهَا.

(١) قوله: (إني في غائط مضبة) الغائط الأرض المطمئة.

(٢) قوله ﷺ: «فمسحهم دواب يدبون في الأرض» أما يدبون فيكسر

الدال، وأما دواب فكذا وقع في بعض النسخ ووقع أكثرها دواباً بالالف. والأول هو الجارس على المعروف المشهور في العربية والله أعلم.

٨- باب إِبَاحَةِ الْجَرَادِ

٥٢-(١٩٥٢) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو

عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ^(١)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ:

غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، نَأْكُلُ الْجَرَادَ^(٢). [أخرجه

البخاري: ٥٤٩٥].

(١) قوله: «عن أبي يَغْفُورٍ» هو بالقاء والراء وهو أبو يَغْفُورُ الْأَصْفَرُ اسمه عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس، وأما أبو يَغْفُورُ الْأَكْبَرُ فيقال له: واقد ويقال: وقدان، وسبق بيانهما في كتاب الإيمان وكتاب الصلاة.

(٢) قوله: «غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات نأكل الجراد» فيه إباحة الجراد وأجمع المسلمون على إباحته، ثم قال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والجمهور: يحل سواء مات بذكاة أو باصطياد مسلم أو مجوسي، أو مات حتف أنفه سواء قطع بعضه أو أحدث فيه سبب، وقال مالك في المشهور عنه وأحمد في رواية: لا يحل إلا إذا مات بسبب بأن يقطع بعضه أو يسلق أو يلقى في النار حياً أو يشوى، فإن مات حتف أنفه أو في وعاء لم يحل والله أعلم.

٥٢-() وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رَوَاتِهِ: سَبْعَ غَزَوَاتٍ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: سِتٌّ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ.

٥٢-() وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ أَبِي عُمَرَ: سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ.

وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ.

كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: سَبْعَ غَزَوَاتٍ.

٩- باب إِبَاحَةِ الْأَرْنَبِ

٥٣-(١٩٥٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: مَرَرْنَا فَاسْتَنْفَجْنَا أَرْنَبًا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ^(١)، فَسَعَوْا عَلَيْهِ فَلَغَبُوا^(٢)، قَالَ: فَسَعَيْتُ حَتَّى أَذْرَكْتُهَا، فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ، فَذَبَحَهَا، فَبَعَثَ بِوَرِكَيْهَا وَفَخَذَيْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَبِلَهُ. [أخرجه البخاري: ٢٥٧٢، ٥٤٨٩، ٥٥٣٥].

(١) قوله: «فاستنفجنا أرنباً بمَرِّ الظُّهْرَانِ» فبلغوا عليه فبلغوا معنى استنفجنا أثرنا ونفرتنا، ومَرِّ الظُّهْرَانِ بفتح الميم والظاء موضع قريب من مكة.

(٢) قوله: «فلغبوا» هو بفتح الغين المعجمة في اللغة الفصيحة

المشهورة، وفي لغة ضعيفة بكسرهما الجوهري وغيره وضعفوها أي أعيا، وأكل الأرنب حلال عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد والعلماء كافة إلا ما حكى عن عبد الله بن عمرو بن العاص وابن أبي ليلى أنهما كرهاها، دليل الجمهور هذا الحديث مع أحاديث مثله ولم يثبت في النهي عنها شيء.

٥٣- () وَحَدَّثَنِي رُحَيْمُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ الْحَارِثِ (كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى: بِوَرِكَيْهَا أَوْ فَخِذَيْهَا.

١٠- باب إِبَاحَةِ مَا يُسْتَعَانُ بِهِ عَلَى الْإِصْطِيَادِ وَالْعَدُوِّ وَكَرَاهَةِ الْخَذْفِ^(١)

(١) ذكر في الباب النهي عن الخذف لكونه لا ينكا العدو ولا يقتل الصيد ولكن يفتك العين ويكسر السن، أما الخذف فالحاء والذال معجمتين وهو: رمي الإنسان بحصاة أو نواة ونحوهما يجعلها بين أصبعيه السابطين أو الإبهام والسبابة.

٥٤- (١٩٥٤) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا كَهْمَسٌ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، قَالَ:

رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغَفَّلِ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ يَخْذِفُ، فَقَالَ لَهُ: لَا تَخْذِفْ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ (أَوْ قَالَ) يَنْهَى عَنِ الْخَذْفِ، فَإِنَّهُ لَا يُصْطَادُ بِهِ الصَّيْدُ، وَلَا يُنْكَأُ^(١) بِهِ الْعَدُوُّ وَلَكِنَّهُ يَكْسِرُ السِّنَّ وَيَفْتَكُ الْعَيْنَ، ثُمَّ رَأَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَخْذِفُ فَقَالَ لَهُ: أَخْبِرْكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ، أَوْ يَنْهَى عَنِ الْخَذْفِ، ثُمَّ أَرَاكَ تَخْذِفُ! لَا أَكَلِمَكَ كَلِمَةً، كَذَا وَكَذَا^(٢). [أخرجه البخاري: ٥٤٧٩].

(١) قوله: «ينكا» بفتح الباء وبالمهمز في آخره هكذا هو في الروايات المشهورة، قال القاضي: كذا روينا، قال: وفي بعض الروايات ينكي بفتح الباء وكسر الكاف غير مهموز، قال القاضي: وهو أوجه لأن المهموز إنما هو من نكات القرحة وليس هذا موضعه إلا على نحو مجوز وإنما هنا من النكاية، يقال: نكيت العدو وأنكيت نكاية ونكأت بالمهمز لغة فيه، قال: فعلى هذه اللغة توجه رواية شيوخنا ويقف العین مهموز.

(٢) في هذا الحديث النهي عن الخذف لأنه لا مصلحة فيه وبخلاف مفسدته وبلتحق به كل ما شاركه في هذا، وفيه أن ما كان فيه مصلحة أو حاجة في قتال العدو وتحصيل الصيد فهو جائز، ومن ذلك رمي الطيور الكبار بالبنق إذا كان لا يقتلها غالباً بل تترك حية وتذكى فهو جائز.

٥٤- () حَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ، سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ، حَدَّثَنَا

عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا كَهْمَسٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٥٥- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ صُهَيْبَانَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُغَفَّلٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَذْفِ.

قَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ فِي حَدِيثِهِ: وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَنْكَأُ الْعَدُوَّ وَلَا يَقْتُلُ الصَّيْدَ، وَلَكِنَّهُ يَكْسِرُ السِّنَّ وَيَفْتَكُ الْعَيْنَ.

وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: إِنَّهَا لَا تَنْكَأُ الْعَدُوَّ.

وَلَمْ يَذْكُرْ: تَفَقَّاهُ الْعَيْنَ. [أخرجه البخاري: ٤٨٤١، ٦٢٢٠].

٥٦- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ.

أَنَّ قَرِيبًا لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُغَفَّلٍ خَذَفَ، قَالَ فَتَهَاةُ وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ وَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا وَلَا تَنْكَأُ عَدُوًّا، وَلَكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ وَيَفْتَكُ الْعَيْنَ». قَالَ فَعَادَ فَقَالَ: أَعَدْتُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ ثُمَّ تَخَذَفَ! لَا أَكَلِمَكَ أَبَدًا^(١).

(١) فيه هجران أهل البدع والفسوق ومناذي السنة مع العلم وأنه يجوز هجرانه دائماً، والنهي عن الهجران فوق ثلاثة أيام إنما هو فيمن هجر لحظ نفسه ومعاش الدنيا، وأما أهل البدع ونحوهم فهجرانهم دائماً، وهذا الحديث مما يؤيده مع نظائر له كحديث كعب بن مالك وغيره.

٥٦- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١١- باب الْأَمْرِ بِإِحْسَانِ الذَّبْحِ وَالْقَتْلِ وَتَحْدِيدِ الشُّفْرَةِ

٥٧- (١٩٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيَّةَ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ.

عَنْ شَدَّادِ ابْنِ أَوْسٍ قَالَ: بُتِنَانِ حَفِظْتُهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ^(١)»، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ^(٢)، وَلْيُجِدْ^(٣) أَحَدُكُمْ شُفْرَتَهُ، فَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ^(٤).

(١) أما القتلة فكسر القاف وهي: الهيئة والحالة.

(٢) وقوله ﷺ: «فأحسنوا القتلة» عام في كل قتل من الذبائح والقتل

ونحوه، وهو معنى لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً أي لا تتخذوا الحيوان الحي غرضاً ترمون إليه كالغرض من الجلود وغيرها، وهذا النهي للتحريم ولهذا قال رسول الله ﷺ في رواية ابن عمر التي بعد هذه: «لعن الله من فعل هذا» ولأنه تعذيب للحيوان وإتلاف لنفسه وتضييع للمال به وتفويت لذاته إن كان مذكى ولمنفعة إن لم يكن مذكى.

٥٨م- (١٩٥٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئاً فِيهِ الرُّوحُ غَرَضاً». [علقه البخاري عقب الحديث رقم: ٥٥١٥].

٥٨م- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٥٩م- (١٩٥٨) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ وَأَبُو كَامِلٍ (وَالْفَلْظُ لِأَبِي كَامِلٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ:

مَرُّ ابْنِ عُمَرَ بَنَفَرٍ قَدْ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَتَرَامُونَهَا، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا عَنْهَا، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ مَنْ فَعَلَ هَذَا. [أخرجه البخاري: ٥٥١٥].

٥٩م- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ:

مَرُّ ابْنِ عُمَرَ بِقَتِيَّانٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ نَصَبُوا طَيْرًا وَهُمْ يَرْمُونَهُ^(١)، وَقَدْ جَعَلُوا لِصَاحِبِ الطَّيْرِ كُلِّ خَاطِئَةٍ^(٢) مِنْ نَبْلِهِمْ^(٣)، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ لَعَنَ اللَّهُ مَنْ فَعَلَ هَذَا، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ مَنْ اتَّخَذَ شَيْئاً فِيهِ الرُّوحُ غَرَضاً.

(١) قوله: «نصبوا طيراً وهم يرمونه» هكذا هو في النسخ طيراً، والمراد به واحد، والمشهور في اللغة أن الواحد يقال له طائر والجمع: طير، وفي لغة قليلة إطلاق الطير على الواحد وهذا الحديث جار على تلك اللغة.

(٢) وقوله: خاطئة لغة والأفصح غطئة، يقال لمن قصد شيئاً فأصاب غيره غلطاً: أخطأ فهو خاطئ، وفي لغة قليلة خطأ فهو خاطئ، وهذا الحديث جاء على اللغة الثانية حكاهما أبو عبيد والجوهري وغيرهما والله أعلم.

(٣) قوله: «وقد جعلوا لصاحب الطير كل خاطئة من نبلهم» هو بهمز خاطئة أي ما لم يصب الرمي.

قصاصاً وفي حد ونحو ذلك، وهذا الحديث من الأحاديث الجامعة لقواعد الإسلام والله أعلم.

(٣) وأما قوله ﷺ: «فأحسنوا الذبح» فوقع في كثير من النسخ أو أكثرها: «فأحسنوا الذبح بفتح الذال بغيرها، وفي بعضها الذمجة بكسر الذال وبالهاء كالقتلة وهي الهيئة والحالة أيضاً.

(٤) قوله ﷺ: «وليحذ» هو بضم الياء يقال أحذ أحد السكين وحدها واستحذها بمعنى، وريح ذبيحته بإحداد السكين وتعجيل إمرارها وغير ذلك، ويستحب أن لا يحد السكين بحضرة الذبيحة، وأن لا يذبح واحدة بحضرة أخرى، ولا يجزئها إلى مذهبها.

(٥) وهذا الحديث من الأحاديث الجامعة لقواعد الإسلام والله أعلم.

٥٧م- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ الثَّقَفِيُّ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُفْيَانَ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ. كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ، بِإِسْنَادٍ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْبٍ وَمَعْنَى حَدِيثِهِ.

١٢- باب النَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ^(١)

(١) وهو حبسها لتقتل برمي ونحوه.

٥٨م- (١٩٥٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ زَيْدٍ ابْنَ أَنَسٍ ابْنَ مَالِكٍ قَالَ:

دَخَلْتُ مَعَ جَدِّي، أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ دَارَ الْحَكَمِ ابْنِ أَيُّوبَ، فَإِذَا قَوْمٌ قَدْ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا، قَالَ فَقَالَ أَنَسٌ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُصَبَّرَ الْبَهَائِمُ^(١).

٥٨م- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ (ح).

وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ كُلُّهُمُ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(١) قال العلماء: صبر البهائم أن تحبس وهي حية لتقتل بالرمي

ح ١٩٥٩	٣٤- كتاب الصَّيْدِ وَالذَّبَائِح	١٢- باب النَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ	١٢٤٤
--------	----------------------------------	--	------

٦٠-(١٩٥٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ ابْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ

مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا.